نجاة إبراهيم: تهدف إلى تكريم الإنجازات المتميزة في هذا المجال

«تكنولوجيا المعلومات»: فتح باب التقديم للمشاركة في جائزة الحكومة الرقمية لدول «التعاون» في دورتها السادسة

أعلن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات فتح باب التقديم للمشاركة في جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورتها السادسة.

وقالت المدير العام للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتكليف نجاة إبراهيم في تصريح لـ «كونا» أمس الاربعاء، إن «الجائزة تهدف إلى تكريم الإنجازات المتميزة في مجال التحول الرقمي على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

وأضافت إبراهيم أن باب التقديم عبر الموقع الإلكتروني awards.cait.gov.kw خلال الفترة من مطلع شهر يوليو الحالي حتى 31 اغسطس المقبل مشيرة إلى أن هذه الجائزة تمثل منصة رائدة لتعزيز روح التنافس والابتكار بين الجهات الحكومية في مجال التحول الرقمي.

وبينت أن الجائزة تشمل تسعة فئات رئيسية تغطي مختلف أبعاد التحول الرقمي أبرزها أفضل خدمة رقمية حكومية وأفضل استخدام للذكاء الاصطناعي وأفضل مبادرة للبيانات المفتوحة وأفضل مبادرة للشمولية الرقمية وأفضل مشاركة مجتمعية رقمية.

ولفتت إلى أن الجائزة تشمل أيضا فئات أفضل تطبيق حكومي شامل وأفضل لعبة رقمية هادفة وأفضل مبادرة لبناء الكفاءات الحكومية بالإضافة إلى جائزة المؤسسة الحكومية المتميزة رقميا مبينة أن ذلك يعكس التنوع الشامل للجائزة ودعمها لمختلف مسارات التميز الرقمي.

وأكدت إبراهيم أن هذه الجائزة تأتي انطلاقا من التوجهات الخليجية لتعزيز التعاون الرقمي ورفع جاهزية المؤسسات الحكومية لمتطلبات المستقبل وتحقيق أهداف التنمية الرقمية المستدامة في دول مجلس التعاون.

وشددت على ضرورة رفع الجهات المشاركة من دول مجلس التعاون التقديمات حسب الجهة المعنية في الدولة من خلال ضابط الاتصال المعتمد لكل دولة حرصا على تنظيم عملية التقديم وضمان اتساقها بين الدول.

وذكرت إبراهيم أنه في حال وجود أي استفسار الاتصال على الرقم التالي 22929293 +965.

الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

«الفنية»: تخصيص حارة طوارئ بالطرق الرئيسية

أوصت اللجنة الفنية في المجلس البلدي خلال اجتماعه أمس الأول برئاسة م.منيره الأمير، بالموافقة على الاقتراح المقدم من العضو م.علياء الفارسي بشأن تخصيص حارة طوارئ في الطرق الرئيسية لنظام ممر الطوارئ على النحو التالي:

- تخصيص ممر في الطرق الرئيسية يضع عليه شعار الطوارئ.
- الطريق الرئيسي المكون من حارتين بالاتجاه نفسه: عند سماع صافرة الإسعاف تتراجع المركبات في الحارة اليسرى إلى أقصى اليسار، والمركبات في الحارة اليمنى في أقصى اليمين، بحيث يكون ممر الطوارئ في الوسط.
- الطريق المكون من ثلاث حارات أو أكثر في الاتجاه نفسه: عند سماع الصافرة على المركبات الموجودة في أقصى المسار الأيسر أن تتحرك إلى اليسار وجميع المركبات الموجودة في المسار الأيمن تتحرك إلى اليمين.

مع تثقيف الأفراد على الاستراتيجية المتبعة في هذا النظام.

وذكرت م.منيرة الأمير ان اللجنة ابقت على جدول اعمالها بحث الصيغة النهائية لمقترح التعديل على جدول رقم 2 بشأن الاشتراطات والمواصفات الخاصة بأبنية السكن الاستثماري خارج مدينة الكويت وداخلها.

تجدر الإشارة إلى انه من المتوقع الانتهاء من دراسة اللائحة وإقرارها تمهيدا لإحالتها للمجلس للاعتماد خلال اجتماع اللجنة الاسبوع المقبل.

منيرة الأمير

العنزي يطالب بنقل «الدراكيل» الملاصقة لمشروع جنوب سعد العبدالله إلى مواقع «الصناعة»

طالب عضو المجلس البلدي عبدالله العنزي بنقل الدراكيل الملاصقة لمشروع مدينة جنوب سعد العبدالله.

وقال العنزي: بالإشارة إلى القانون رقم 33 لعام 2016 لبلدية الكويت ولاختصاصات المجلس البلدي فإن مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله يخدم شريحة كبيرة من المواطنين ونظرا للتوسع العمراني والكثافة السكانية المتزايدة في المستقبل وكذلك من أجل تنفيذ الاتفاقية الاستشارية التابعة للهيئة العامة للطرق والنقل البري رقم أ هـ/ ط/ 208 والتي صدر بشأنها قرار المجلس البلدي رقم م ب/ ل ج 4/ 238/10/2024 د3 بتاريخ 23/12/2024 ولخطورة وجود الدراكيل بجوار المشروع الإسكاني والتي تؤثر عليه هذه الدراكيل بيئيا وصحيا وخاصة بعد تنفيذ بنود الاتفاقية المذكورة التي تشمل العديد من تطوير شبكات الطرق، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، طريق كبد والدائري السادس وامتداد الدائري السابع وحفاظا على شبكة الطرق والبنية التحتية من دخول وخروج الشاحنات العاملة في هذه الدراكيل والتي باتت تهدد حياة مستخدمي الطريق.

لذلك أتقدم بالمقترح التالي: نقل الدراكيل الملاصقة لمشروع مدينة جنوب سعد العبدالله إلى موقع آخر من المواقع المخصصة للهيئة العامة للصناعة.

تتمات

اليوسف يواصل

بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وكذلك تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم ازدهار السياحة في البلاد.

في هذا الإطار، بحث النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف أمس، مع عدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة لدى دولة الكويت، مجالات التعاون المشترك لا سيما الأمنية.

وذكرت وزارة الداخلية في بيان صحفي، أن الشيخ فهد اليوسف استقبل - كلا على حدة - سفير جمهورية مصر العربية أسامة شلتوت، وسفيرة جمهورية تركيا طوبى سونمز، وسفير اليابان كينيتشيرو موكاي، وسفير جمهورية سريلانكا لاكشيثا راتناياكا، بحضور وكيل وزارة الداخلية بالتكليف اللواء علي العدواني.

أضافت أنه جرى خلال اللقاءات، بحث سبل تعزيز التعاون المشترك، وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا ذات الاهتمام المتبادل.

من جهة أخرى، تفقد وكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس هاشم الرفاعي، قوة واجب «سالم» المكلفة بتأمين النطاق الخارجي لمجالس العزاء، خلال شهر محرم، بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية.

وذكر الحرس في بيان صحفي أمس الأربعاء، أن الفريق الرفاعي نقل لقوة واجب «سالم» تحيات رئيس الحرس الوطني الشيخ مبارك الحمود، ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ فيصل النواف، وتقديرهما لدورهم الحيوي في دعم إخوانهم بوزارة الداخلية.

وأشاد الفريق الرفاعي بالجهود التي يبذلها رجال الحرس، بالتعاون مع زملاء السلاح في وزارة الداخلية وقوة الإطفاء العام، ما يعكس التكامل وتوحيد الجهود لضمان توفير أجواء آمنة ومنظمة.

واستمع خلال الجولة إلى إيجاز عن القوة، والإجراءات المتبعة في تأمين 19 مدرسة بمحافظتي العاصمة وحولي، للوقوف على جاهزيتها ومدى التزامها بالتعليمات.

وكان الفريق الرفاعي قد تفقد ورئيس قوة الإطفاء العام اللواء طلال الرومي، مساء أمس الأول في جولة مشتركة، نقاط الإطفاء المكلفة بتأمين سلامة الحسينيات ومجالس العزاء للاطلاع على جاهزية الفرق وسير العمل ومدى الالتزام باشتراطات السلامة والوقاية من الحريق.

وأشاد اللواء الرومي في بيان أصدرته قوة الإطفاء العام بالجهود الكبيرة التي يبذلها رجال الإطفاء، بالتعاون مع الجهات الأمنية والتطوعية، مؤكدا أهمية تكامل الأدوار بين الجهات المختصة لتوفير بيئة آمنة ومستقرة.

شارك في الجولة عدد من قيادات قوة الإطفاء العام، إلى جانب قيادات من وزارة الداخلية والحرس الوطني، حيث جرى التأكيد على أهمية الجاهزية الميدانية والتنسيق المشترك، لضمان أعلى درجات الأمان لمرتادي مجالس العزاء.

«الصحة» ألغت

وذكرت الوزارة في بيان صحفي، أن اغلاق الـ 12 صيدلية، تم بالتعاون مع وزارتي الداخلية والتجارة والصناعة والإدارة العامة للجمارك وبلدية الكويت والهيئة العامة للقوى العاملة، مؤكدة أن الأمن الدوائي خط أحمر.

أضافت أن القرار جاء لثبوت إدارة الصيدليات من قبل شركتين تجاريتين، بدلا من أصحاب تراخيص الصيدليات في مخالفة صريحة لأحكام القانون رقم 28 لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية.

وأشارت الوزارة إلى ضبط مستودع غير مرخص تابع لإحدى الشركتين داخل سرداب منزل سكني، يحتوي على أدوية ومستلزمات طبية تستخدم لتغذية هذه الصيدليات دون ترخيص من وزارة الصحة.

وأوضحت أن ذلك جاء بعد قيام ادارة تفتيش الأدوية التابعة لقطاع الرقابة الدوائية في الوزارة بحملة تفتيشية، امتدت على مدار ثلاثة أيام متتالية لكافة الصيدليات المذكورة والشركتين والمستودع وتم من خلالها تحرير العديد من المخالفات الجسيمة وتحريز عدد من الأدوية غير المصرح بتداولها بدولة الكويت.

وذكرت الوزارة أنه بناء على محاضر الضبط والتقارير التفتيشية، تمت إحالة المخالفين إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم تمهيدا لمحاسبتهم على مزاولتهم مهنة الصيدلة دون ترخيص.

وأكدت أن هذه الإجراءات تأتي في سياق سياستها الرقابية الحازمة لضمان التزام جميع الصيدليات الأهلية بالقوانين، مشددة على أنها لن تتهاون مع أي جهة تخل بضوابط مزاولة المهنة أو تخالف مقتضيات السلامة الدوائية في البلاد.

ووفقا للبيان ثمن وزير الصحة الجهود المشتركة بين الجهات الحكومية الرقابية والجهات الأخرى ذات الصلة، داعيا إلى مواصلة التنسيق الفعال والتفتيش الميداني للحد من التجاوزات وحماية المواطن والمنظومة الدوائية في دولة الكويت.

من جانب آخر، قال وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي، إن المشاريع الصحية الجديدة تبنى بسواعد الكفاءات وتدار بعقول تؤمن بالعمل والتكامل.

جاء ذلك في كلمة للوزير العوضي ألقاها نيابة عنه وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصحة العامة الدكتور المنذر الحساوي، خلال حفل تكريم الطلبة الكويتيين خريجي الجامعة الأردنية في التخصصات الطبية، مباركا لهم «هذا الإنجاز الذي لم يكن طريقه مفروشا بالورود، إنما سلكوه بالعزم والكد والسهر حتى بلغوا هذه اللحظة التي تليق بمن صبر وأخلص».

وخاطب المكرمين قائلا: «أنتم اليوم مدعوون للمشاركة الفاعلة في نهضة وطنكم لاسيما في المشاريع الصحية الوطنية الجديدة التي تبنى بسواعد الكفاءات وتدار بعقول تؤمن بالعمل والتكامل»، مؤكدا أن «وجودهم في هذه المرحلة ليس ترفا إنما ضرورة وطنية وأمانة تاريخية».

وشدد على أهمية تكاتف الهيئات الطبية إذ أن «نجاح الطبيب لا يكتمل من دون الممرض.. ولا يزدهر عمل المختبر من دون التشخيص.. ولا تقوم الخدمة الطبية إلا بتآزر الجميع من إداريين وفنيين وأطباء وصيادلة وغيرهم».

العجيل : بناء

وأوضح أن «لجنة الطوارئ» مستمرة في إنجاز ملف الأمن الغذائي، ومتابعته حتى اكتمال كافة مكوناته وفق أعلى معايير الجاهزية والاستدامة، مبينا أن «التجارة» تعمل بالتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية لضمان استمرارية تدفق السلع الأساسية ورفع كفاءة المخزون الاستراتيجي.

أضاف أن «الاجتماعات المتتالية للجنة الطوارئ تعكس الجدية والاستمرارية في العمل على هذا الملف الحيوي»، وأن «فرق العمل المختصة تواصل جهودها لاستكمال عناصر المنظومة الغذائية بكفاءة وفعالية».

شهد الاجتماع استعراض آخر المستجدات في مشاريع الأمن الغذائي وخطط الطوارئ، وتحديث قواعد البيانات المتعلقة بالمخزون ومتابعة مدى التزام الجهات المعنية بتسريع تنفيذ المبادرات المقرة ضمن الإطار التنفيذي لملف الأمن الغذائي.

كما تمت مناقشة سبل تعزيز التعاون بين الوزارات والجهات الداعمة وتذليل العقبات اللوجستية، لضمان جاهزية الأسواق ومنافذ البيع وعدم تأثرها بأي متغيرات إقليمية أو عالمية.

المشاري : تعديل

ومن أبرز ما جاء في القرار أن تكون نسبة البناء المسموح بها في المناطق الزراعية «الوفرة - العبدلي الصليبية»: هي 10 في المئة من مساحة القسيمة، وبحد أقصى 10000 م2»، كما يسمح ببناء محميات بنسبة لا تزيد عن 80 في المئة من مساحة القسيمة وتكون مغطاة بالمواد الخفيفة، ويسمح بحفر بئر مياه ارتوازية أو أكثر شريطة إحضار موافقة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

أما فيما يخص مزارع تربية الأبقار وإنتاج الحليب في جميع مناطق الكويت، فستكون نسب البناء متفاوتة تبعا لمساحة القسيمة.

إعادة التيار

مؤكدة أن فرق الطوارئ في الموقع لإعادة التيار الكهربائي بالسرعة الممكنة.

ترامب : إسرائيل

بشأن المقترح الجديد، بسبب ما وصفه أحد هذه المصادر بـ «أفخاخ» في المقترح، وتطابقت تقديرات المصادر على أن مسألة «النص الواضح على إنهاء الحرب لا تزال غير واضحة».

وكان ترامب قال فجر أمس الأربعاء، إن إسرائيل «وافقت على الشروط اللازمة لإبرام» وقف لإطلاق النار مع حركة حماس لمدة 60 يوماً في غزة، «وخلال هذه المدة سنعمل مع كل الأفرقاء من أجل إنهاء الحرب».

وتشهد مفاوضات وقف إطلاق النار في قطاع غزة حراكاً محموماً من قِبَل الوسطاء، بما فيهم الولايات المتحدة، بهدف التوصل إلى اتفاق مؤقت على قاعدة مواصلة المفاوضات بمرحلة ثانية وصولاً إلى اتفاق شامل ينهي الحرب المستمرة منذ نحو 20 شهراً، وخلفت عشرات الآلاف من الضحايا.

وقال ترامب، في تدوينة على منصة «تروث سوشيال»، مساء الثلاثاء، إن إسرائيل وافقت على مقترح جديد لوقف إطلاق النار، موضحاً أن ممثلي إدارته عقدوا «اجتماعاً مطولاً ومثمراً مع الإسرائيليين بشأن غزة».

وفيما بدا رداً غير مباشر من ترمب على مخاوف «حماس» من عدم إنهاء الحرب، قال ترامب إن خلال مدة الـ60 يوماً، ستعمل جميع الأطراف على إنهاء الحرب.

وحث ترمب «حماس» على قبول الاتفاق، وحذرها من أن رفضه ستكون له عواقب وخيمة: «آمل، من أجل مصلحة الشرق الأوسط، أن تقبل «حماس» بهذا الاتفاق، لأن الوضع لن يتحسن، بل سيزداد سوءاً».

وتؤكد مصادر قيادية من «حماس» أن الحركة «تلقت المقترح الذي تحدث عنه ترامب، مبينةً أنه «نسخة محدثة بتعديلات جديدة على المقترح السابق للمبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف».

وأشارت المصادر إلى أن «قطر ومصر شاركتا في تلك التعديلات بناءً على ما تم من اتصالات في الآونة الأخيرة بين قيادة الحركة والوسطاء».

وبيّنت المصادر أن قيادة «حماس» نقلت المقترح إلى الفصائل الفلسطينية للتدارس بشأنه؛ رغبةً منها في الحصول على «إجماع فلسطيني في تأييد أي اتفاق قد يتم الوصول إليه».

ووفقاً لبعض المصادر من «حماس»، فإن المقترح الجديد كسابقاته لا يلبي جميع المطالب التي تحقق للفلسطينيين حقوقهم، وأنه «يحتوي على العديد من الأفخاخ التي بحاجة إلى محاولة تجاوزها، مرجحةً أنه بعد دراسته بشكل معمق سيتم الرد عليه بما يحمل الموقف الفلسطيني الشامل بعد التشاور مع الفصائل».

ولفت مصدر من «حماس» إلى أن «هذا المقترح تجاهل بعض النقاط مما طلبه الوفد المفاوض خلال اللقاءات التي جرت في الأيام والأسابيع الأخيرة على بعض التعديلات التي كانت قدمت من الوسيط القطري بشكل خاص على مقترح ويتكوف ذاته المعروف باسم هدنة الـ60 يوماً».

وتؤكد مصادر متطابقة من «حماس» أن الفصائل «بحاجة إلى بنود واضحة تتعلق بقضية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، كما أنها تصرُّ على ضرورة الحصول على بند واضح فيما يتعلق بنهاية الحرب».

وكذلك نبهت المصادر بأن «بند البروتوكول الإنساني المتعلق بشكل خاص بقضية إعادة إعمار المستشفيات والمدارس والبنية التحتية، ما زال فضفاضاً ولا يحمل أي جانب إلزامي لإسرائيل بذلك، فيما كان البند يتحدث فقط عن زيادة عدد الشاحنات التي تحمل المساعدات إلى القطاع».

وترجح المصادر أنه «بعد إجراء المداولات أن يتم التعامل بشكل إيجابي مع المقترح مع نقل بعض التعديلات عليه للوسطاء».

لكن مصادر أخرى «رجحت أن يتم القبول به كما هو حالياً على مضض»، مستدركة «القبول سيحدث في ظل تأكيدات عدة نقلت من الوسطاء بالتزامهم، وكذلك الولايات المتحدة، بضمان الاستمرار في الاتفاق طالما استمرت المفاوضات، أي أن الحرب لن تتجدد بعد الـ60 يوماً، ما دامت المفاوضات مستمرة».

ورجحت أن يتم التوصل إلى اتفاق في غضون أسبوع أو أسبوعين، في حال سارت الأمور وفق ما نراه يناسب تطلعات الشعب الفلسطيني. كما تقول المصادر.

وعلى نحو متباين، قدرت بعض المصادر أن تصريحات ترامب، وكذلك إسرائيل، بشأن «التطورات الإيجابية في هذا الملف بمثابة خدعة»، مشيرة بالقول: «لذلك يتم دراسة المقترح بشكل معمق»، مرجحةً ألا يطول الرد كثيراً.

ولفتت مصادر إلى أن المشكلة حالياً لا تتعلق بشكل أساسي بعدد المختطفين الإسرائيليين الذين سيفرج عنهم، أو جثث القتلى منهم، أو عملية توزيع مراحل ذلك. ونقلت القناة «الرابعة عشر» العبرية، عن مصدر سياسي إسرائيلي قوله إن أي صيغة تتناول إنهاء الحرب سترفق برسالة من الجانب الأمريكي تضمن لإسرائيل إمكانية استئناف إطلاق النار إذا لم تُلبَّ مطالبها المتعلقة بنزع سلاح «حماس» ونفي قادتها إلى خارج قطاع غزة.

ويبدو أن إسرائيل تربط مصير إنهاء الحرب بشكلٍ واضح بحصولها على ضمانة أمريكية بالعودة للقتال مجدداً في حال لم تنفذ شروطها.

وبينت أن المقترح المقدم هو ذاته مقترح ويتكوف مع إحداث تغييرات طفيفة، مشيرةً إلى أن إسرائيل ما زالت تصرُّ على شروطها المهمة التي تشمل إنهاء حكم «حماس»، ونزع سلاح قطاع غزة، ونفي كبار قادة الحركة للخارج.

وتوقعت أن يتوجه وفد إسرائيلي قريباً إلى قطر في حال شعرت إسرائيل بوجود فرصة للتقدم.

في حين ذكرت «هيئة البث» العبرية، وقناتا «12» و«13» الإسرائيليتان، قبل تصريحات ترمب، أن هناك تقدماً ملحوظاً في المفاوضات، وأن التعديلات القطرية على مقترح ويتكوف مقبولة بالنسبة لإسرائيل لكنها ما زالت تدرسها.

ووفقاً لـ«هيئة البث» الإسرائيلية، فإن ما قُدِّم من قِبَل قطر، يشمل وقف إطلاق النار لمدة 60 يوماً، وإطلاق سراح 8 مختطفين أحياء في اليوم الأول، واثنين في اليوم الخمسين، فيما سيتم تسليم 18 جثة لمختطفين إسرائيليين على 3 مراحل.

وبينت أن المقترح المعدل، ينص على انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى محور «مواغ» الذي استحدثته إسرائيل مؤخراً جنوب قطاع غزة، والذي يفصل خان يونس عن رفح، ما يعني بقاء سيطرة القوات الإسرائيلية على تلك المنطقة، وهو أمر ترفضه «حماس» بشدة، وتتمسك بانسحاب كامل من كل مناطق القطاع.

كما ينص المقترح على زيادة تدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

ولفتت «هيئة البث» الإسرائيلية إلى أن هناك خلافات بشأن شروط إنهاء الحرب ومكان انسحاب الجيش الإسرائيلي.

فيما ذكرت القناة «الثانية عشرة»، أن هناك اختراقاً حقيقياً، وأن إسرائيل باتت أكثر استعداداً للنظر في صيغ أخرى لم تكن مستعدة لها سابقاً، لا سيما فيما يتعلق بتقديم ضمانات لإنهاء الحرب، مشيرة إلى أن هناك ضغطاً أميركياً كبيراً يتزايد في الأيام الأخيرة.

ورغم الحديث الإيجابي الإسرائيلي عن إمكانية التوصل لاتفاق، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يواجه تحدياً يتعلق بموقف الوزيرين بتسلئيل سموتريتش، وإيتمار بن غفير، اللذين يرفضان أي صفقة مع «حماس»، ويطالبان باستمرار الحرب في غزة وتوسيعها.

وشهد أمس خلافات بين سموتريتش وبن غفير، عندما ادعى الأخير أنه سيُعقد اجتماع بينهما لتشكيل كتلة مانعة ورافضة لأي صفقة، بينما نفى الأول ذلك، واتهم بن غفير بأنه يسعى لتحقيق مكاسب سياسية شخصية على حساب «النصر» الذي يحقق في غزة، ما يشير إلى إمكانية تغيير في مواقف سموتريتش تجاه الصفقة.

وسيعقد نتنياهو مساء السبت جلسة للمجلس الوزاري الأمني المصغر «الكابنيت»، قبيل توجهه إلى واشنطن للقاء الرئيس الأميركي دونالد ترمب، فيما يبدو للتصويت النهائي على المقترح الجديد.

سلام : حصر

والاجتماعي والبيئي في بيروت، جمعه مع رؤساء ونقباء الهيئات الاقتصادية والمهن الحرة والاتحاد العمالي العام وأعضاء المجلس وممثلي المجتمع المدني، حيث جرى عرض لرؤية الحكومة في إعادة النهوض بالبلاد.

وقال سلام إن هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان تتطلب توافقا اجتماعيا واسعا حول أولويات التعافي والإصلاح، مشددا على ان الإنقاذ يكون عبر «إصلاح فعلي يؤسس لدولة حديثة تستعيد ثقة المواطنين وتحظى بثقة العالم».

وفي رؤية الحكومة في موضوع الاستقرار الأمني والسياسي، لفت سلام إلى أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في لبنان، ما دامت انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة وبقي الاحتلال قائما لأجزاء من الارض اللبنانية ووجود الأسرى اللبنانيين في سجون الاحتلال.

وأشار إلى أن الحكومة تقوم بتكثيف الضغوط السياسية والدبلوماسية لتنفيذ القرار الدولي رقم 1701 والعمل على إعادة إعمار ما دمره الاحتلال.

وأكد استمرار الحكومة في بذل الجهود لبسط سلطة الدولة اللبنانية الكاملة على جميع أراضيها بقواها الذاتية، بهدف حصر السلاح في يدها وحدها، وقد جرى في هذا الإطار تعزيز الإجراءات الإدارية والأمنية في مطار رفيق الحريري الدولي للحد من التهريب وتعزيز السلامة العامة، إضافة إلى التعاون المباشر مع الجانب السوري لضبط الحدود ومكافحة التهريب وتأمين العودة الآمنة والكريمة للاجئين السوريين.

وفي موضوع الإصلاح المالي والاقتصادي أكد سلام رؤية الحكومة في «بناء نظام مالي ومصرفي حديث وفعال وعادل» مشددا على ان الاقتصاد «ينتعش بإعادة تفعيل الدور الائتماني للمصارف» التي تعتبر «محركا أساسيا للنمو والاستثمار وتحريك العجلة الإنتاجية».

وأشار رئيس الوزراء اللبناني الى تقدم المفاوضات مع صندوق النقد الدولي «بمسؤولية وواقعية» معتبرا أن صندوق النقد الدولي يشكل «أداة لتحقيق الاستقرار المالي ومواكبة الإصلاحات الهيكلية».

وأوضح ان الحكومة اللبنانية في رؤيتها في موضوع «الحوكمة واستعادة مؤسسات الدولة» تعمل على بلورة رؤية واضحة لتحديث الإدارة العامة تدريجيا من خلال تعيينات مبنية على الكفاءة وتفعيل الهيئات الرقابية المستقلة واعتماد التحول الرقمي كمسار إلزامي لتحقيق الحوكمة الرشيدة إضافة إلى تعزيز استقلالية القضاء.

وأكد في موضوع رؤية الحكومة في إعادة الإعمار على إعادة بناء ما دمره الاحتلال الإسرائيلي في الحرب الأخيرة قائلا إن الدولة استطاعت حتى الآن ان تؤمن قرضا بقيمة 250 مليون دولار من البنك الدولي لتمويل مرحلة إعادة الإعمار الفوري.

كما تعمل الحكومة بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة على تنفيذ مشاريع تفوق قيمتها 350 مليون دولار في الجنوب تغطي قطاعات التعليم والصحة والمأوى والأمن الغذائي ضمن خطة دعم تمتد أربع سنوات. وقال سلام «نؤمن أن مشروع إعادة الإعمار لا يكتمل من دون دعم أشقائنا العرب ونتطلع إلى مساهمة فاعلة تعيد بناء ما تدمر وتعزز قدرة لبنان على النهوض لافتا الى التحضير لعقد مؤتمر دولي لإعادة الإعمار.

يذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في لبنان يؤدي دورا استشاريا محوريا في نقل متطلبات المجتمع ورفد السياسات العامة بآراء الفئات الممثلة فيه.